السلفية المغربية
والمسألة الإصلاحية

عبّاس الجراري

جريا على ما هو معهود في أحاديث الخميس التي غالبا ما تتناول قضايا فكرية ومشكلات ثقافية تحتاج إلى أن تناقش ويتبادل فيها الرأي بين أعضاء الأكاديمية، وقد يُنتهى منها إلى رأي يصلح أن يعمَّم ويوعى به، يسعدني أن أثير مع حضراتكم في هذه الجلسة، موضوعاً هاماً ودقيقاً وذا بُعد تاريخي وآني ومستقبلي ؛ وهو الذي أقترح له هذا العنوان : «السلفية المغربية والمسألة الإصلاحية».

في البدء، أود أن أوضح في كلمات معدودة، مفهوم المصطلحين الأساسيين المكونين لهذا العنوان.

أما «السلفية»، فنسبة إلى السلف الذي هو ضد الخلف، وهو جمع سالف، وهم الذين يمثلون الأجيال السابقة التي مرت في التاريخ، وكان لها دور كبير في

خدمة العلم والدين وبناء نهضة الأمة. وهي ظاهرة تتجلى ما بين فترة وأخرى، بارزة في المتطلعين إلى إحياء ما كان عليه السابقون للاقتداء بهم ؛ وإن أخذت في المرحلة المعاصرة معنى قدحياً، ليس هو الذي نقصد إليه، والذي - على حد ما سنرى - كان له ظهور فاعل قبل نحو من قرنين، مرتبطاً بما أطلق عليه «عصر النهضة».

وتقتضي السلفية شرطين اثنين :

أولهما : الرجوع إلى الأصول الأولى والمصادر الصحيحة، بعيداً عما راكمته الثقافة العربية الإسلامية من تراث محرف أو متجاوز لم يعد صالحاً.

ثانيهما : القدرة على تفعيل هذه الأصول والمصادر في الواقع، وإمكان الإفادة منها في تطويره وتجديده.

وأما «الإصلاح»، فيعني مراجعة وضع سيء مهدد بالانهيار، لتصحيحه والارتقاء به إلى آخر أحسن منه وأفضل، بما تقتضي هذه المراجعة من تطوير وتجديد، تحفزاً من مقومات ثابتة وقيم راسخة، مع الجرأة على القيام بنقد ذاتي موضوعي، يهدف إلى البحث عن أسباب ذلكم الوضع السيء والعمل على إزاحتها، ثم السعي إلى بلورة ما به يتحقق الإصلاح على جميع المستويات ومختلف المجالات الحيوية للمجتمع، ليس فقط من خلال تصورات نظرية، ولكن كذلك - وربما قبل ذلك - عبر تطبيقات ملموسة وتوعية المواطنين بها، وجعلهم ينخرطون في برامجها، وإشراكهم في إنجازها دون الاقتصار على فعل النخبة.

ولكي ينجح الإصلاح، فإنه يحتاج إلى توافر ثلاثة شروط :

أولها : الإرادة القوية، والرغبة الصادقة في تحقيقه.

ثانيها : الرؤية الشمولية والواضحة لمختلف متطلباته.

ثالثها : إمكان وضع القواعد التي يقام عليها والدعائم التي عليها يرتكز.

لو أردنا بعد هذا التوضيح لمصطلحي «السلفية» و«الإصلاح» أن نقف على الأسباب التي كانت خلف ظهور التيار السلفي، ليس في المغرب فحسب ولكن في الشرق كذلك وكل العالم العربي والإسلامي، لوجدناها مرتبطة بظاهرتين اثنتين :

الأولى : المد الاستعماري الأوروبي الذي بدأ بمناوشات وتدخلات منذ الحروب الصليبية وسقوط الأندلس، وما كان لهما من إضعاف قوة العرب والمسلمين ؛ ثم تطور إلى احتلال معظم بلدانهم.

الثانية : تخلف الفكر الإسلامي، بعيداً عن التجديد وما يقتضي من اجتهاد، في اكتفاء بالتقليد الذي واكبه انتشار الشعوذة والتدجيل وانحراف عن الدين الحق في يسره ووسطيته.

لقد كان لهاتين الظاهرتين أثر قوي في الإحساس بتأخر العرب والمسلمين وتقدم غيرهم، مما حث على بعث يقظة جعلتهم يقومون بنقد ذاتي لواقعهم المرير، وينتهون إلى أنه لا حل إلا بالرجوع إلى ما كان عليه «السلف الصالح»، أي بالاعتماد على الأصول وإعمال الاجتهاد ونبذ مظاهر الشعوذة والانحراف.

وارتبط هذا النهوض في المشرق بحملة نابليون بونابارت على مصر سنة 1798م، وفي المغرب العربي باحتلال الجزائر عام 1830م ؛ مع اختلاف بين ما حدث هنا وما حدث هناك. فالحملة البونابارتية كانت مصحوبة بعدد كبير من العلماء والخبراء الذين أفادت مصر مما قدموا، سواء فيما يتعلق بالآثار، أو بفك رموز الخط الهيروغليفي، أو بمعالجة بعض الأمراض المستعصية ؛ إضافة إلى المطبعة وما ترتب على دخولها من آثار فكرية حميدة. بل إنه حتى حين احتلت إنجلترا البلاد، فإنها لم تكن تحارب اللغة والثقافة، بدليل أن التعليم تطور وازدهر، على نحو ما يكشفه إنشاء الجامعة المصرية قبل مائة عام.

أما في المغرب، فعلى الرغم من أنه وجدت عوامل كان من شأنها أن تحدث النهضة، إلا أنها لم تثمر بسبب عدم الاستفادة المرجوة منها. فالعائدون من البعثات العلمية أهملوا ولم يتسن لهم أن يقوموا بأي دور. ويكفي للدلالة على ذلك أن نشير إلى الزبير سكيرج (تـ 1933م) الذي كان ضمن البعثة الحسنية إلى لندن حيث أجيز في الهندسة، إلا أنه حين عاد اضطر بسبب الإهمال إلى احتراف الخرازة. كذلك لم يستفد من مشروع الدستور بسبب عدم تطبيقه. كما لم يكن للمطبعة أي تأثير فكري، إذ اقتصر عملها على نشر بعض المتون والكتب التي كانت رائجة في التعليم عهدئذ. فأول إصدار كان هو «الشمائل» للترمذي في السيرة، وشرح الخرشي على «مختصر خليل»، وميارة على «المرشد المعين» لابن عاشر في الفقه. ومعروف أن المطبعة دخلت إلى المغرب على مرحلتين : الأولى من باريز على يد إدريس ابن الوزير محمد بن إدريس (تـ 1878م)، والثانية من مصر على يد الطيب الروداني (تـ 1865م). أما الصحافة فكان بعضها مواليا لفرنسا مثل : «السعادة» و«الترقي» و«إظهار الحق»، وبعضها الآخر تابعاً لإسبانيا مثل : «الحق» و«الصباح» و«الاتحاد».

ومواكبة لذلك، برزت في المشرق مبادئ حركة سلفية إصلاحية، كان من أعلامها في هذه المرحلة :

1. محمد بن عبد الوهاب (تـــ 1792م). وكان في المملكة العربية السعودية يدعو إلى فتح باب الاجتهاد، وتخليص التوحيد من مظاهر الشرك.

2. محمد الشوكاني اليمني (تـــ 1834م). وكان كذلك يدعو إلى الاجتهاد، ويرى أن المذاهب إنما أحدثها عوام المقلدين، وفق ما جاء في كتابه : «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد».

3. جمال الدين الأفغاني (تـــ 1897م). وكان بدوره يهاجم التقليد، وتفرد بالدعوة إلى الوحدة الإسلامية، في عدم الفصل بين الدولة والدين. وهو ما كان ينادي به في مجلة «العروة الوثقى» التي أنشأها في باريز مع تلميذه محمد عبده.

4. محمد عبده (تـــ 1905م). وكان كذلك ينادي بمحاربة التقليد والبدع التي ترتبت عنه ؛ إلا أنه كان يرى ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، كما كان يلح على العناية بالتعليم، ولا سيما ما يتصل منه بالأزهر. وقد تسنى لدعوة محمد عبده أن تتسع وتنتشر على يد تلميذه محمد رشيد رضا (تـــ 1935م) الذي كان لتفسيره «المنار» أثر كبير في هذه المرحلة. وفي نفس الاتجاه، سيكون لشكيب أرسلان (تـــ 1946م) دور هائل، لا سيما عبر المجلة التي أنشأها بالفرنسية في جنيف، وهي (La nation arabe)، وكذا من خلال مؤلفاته التي منها : «لماذا تأخر المسلمون ؟» و«حاضر العالم الإسلامي» و«الحلل السندسية في الرحلة الأندلسية».

وقبل الأفغاني وعبده، كان لرفاعة الطهطاوي (تـــ 1873م) أثر بارز في إذكاء شعلة النهوض. وهو عالم أزهري كانت الحكومة المصرية قد عينته إماما للصلاة بطلبة مصر الذين يدرسون في فرنسا ؛ فاستغل وجوده هناك وتعلم الفرنسية ودرس بعض العلوم الحديثة، كالجعرافيا والهندسة والقانون ؛ وألف كتبا في هذه الفنون تسنى لها أن تُطبع، منها :

1. مبادئ الهندسة.

2. تعريب القانون الفرنساوي.

3. التعريفات الشافية لمريد الجغرافيا.

4. تخليص الإبريز (عن رحلة باريز).

ثم إنه أسس عند عودته مدرسة الألسن وتولى نظارتها.

وما كان للمغرب – وإن لم يظهر فيه مثل الطهطاوي – أن يظل في منأى عن هذه الحركة السلفية الإصلاحية التي بدأت أولى بوادرها في وقت مبكر على عهد :

1. السلطان محمد بن عبد الله (تـــ 1790م) الذي كان معاصرا لابن عبد الوهاب مع احتمال التأثر بدعوته، والذي كانت له علاقة مصاهرة مع الشريف سرور سلطان مكة الذي تزوج إحدى بناته. وكان ينادي بالرجوع إلى الكتاب والسنة، وبنبذ التقليد والمختصرات الفقهية، وفق ما جاء في منشور وزعه على القضاة والمفتين : «إن من اشتغل بأخذ الفقه من خليل وشروحه وترك أخذ الفقه من كتب الأقدمين المرضيين، كان كمن أهرق الماء واتبع السراب. فليضرب

رجال القضاء صفحاً عن تلك المختصرات التي حجبت بمعميَّاتها وتلويحاتها بساطة الدين ويسره، وليعودوا بالناس إلى كتاب الله وسنة رسوله، ففيهما غناء عن كل ما سواهما.

2. السلطان المولى سليمان (تـ 1822م). وكان كذلك ينتصر للسنة، ويدعو لنبذ المختصرات ومحاربة البدع الضالة ؛ ويبدو أنه كان أكثر تأثراً بابن عبد الوهاب. وقد تحدث التاريخ عن السفارة التي وجهها إلى السلطان سعود، والتي قادها ولده المولى إبراهيم بمناسبة أدائه فريضة الحج رفقة جماعة من العلماء. وكان مما أثاره الوفد المغربي مع السلطان بعض المسائل التي أخذوها على الحركة الوهابية، كمنعهم زيارة القبر النبوي، وهو ما أنكره هذا السلطان الذي قال : «وهل منعناكم أنتم منها ؟».

ولم يلبث هذا التوجه السلفي أن تجلى عند بعض العلماء، أمثال :

1. أحمد بن خالد الناصري السلوي صاحب كتاب «الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى» (تـ 1880م). وكان - إلى جانب عنايته بالتاريخ - ذا ثقافة موسوعية تجلت في إبداعاته الشعرية، وكذا في مؤلفاته وشروحه الأدبية، ولا سيما في كتاباته التي اعتبرت يومئذ جديدة، كرسائله «في الرد على الطبيعيين»، وفي «الموسيقى». هذا بالإضافة إلى توجهه السلفي الذي كان بارزاً في موقفه من البدع، وفي بعض تحريراته التي منها «تعظيم المنة بالانتصار للسنة».

2. ابراهيم بن ادريس السنوسي (الفاسي الشرگي تـ 1886م). وكان يدعو إلى الوحدة الإسلامية في ظل الخلافة العثمانية، مع حظوة عند السلطان عبد الحميد، إذ كان - باعتباره سفيراً للمغرب في تركيا - يحمل الرسائل المتبادلة

بينه وبين السلطان الحسن الأول. وقد أبرز دعوته في كتب كثيرة منها : «النور البراق اللامع في بيان الأصل الجامع».

3. ابراهيم بن محمد التادلي الرباطي (بـــ 1894م) الذي كان ذا شخصية ثقافية متميزة، بما كان يطبعها من تنوع وتفتح على ما هو جديد. وقد ساعده على اكتساب هذه السخصية، ما قام به من رحلات لبلدان شرقية وأوروبية، مع ما تعلم من لغات أجنبية. وإن الناظر في مؤلفاته التي تجاوزت المائة، في مختلف الفنون، ليؤخذ بما كان له من تفوق وتبريز في علوم عصره، وغيرها مما لم يكن معهوداً لدا معاصريه الذين نعتوه بـــ «مجدد القرن». من هذه المؤلفات ما يتصل بالحساب والهندسة والفلك والتوقيت والطب والموسيقى التي من أشهر كتاباته فيها : «أغاني السقا ومعاني الموسيقى». ولم تكن اهتماماته العلمية لتبعده عن مجال السياسة والدبلوماسية، إذ كان له لقاء في الإستانة مع السلطان عبد الحميد، موفداً برسالة من أعيان الرباط، بشأن تمتين الروابط بين المغرب وتركيا.

4. الشيخ أبو شعيب الدكالي (الصديقي تـــ 1937م) الذي يعد بحق رائد السلفية بالمغرب. فقد كانت له رحلة إلى المشرق بعد أن ظهر نبوغه المبكر وسعة حفظه واستظهاره على عهد السلطان الحسن الأول وبمحضره. وفي هذه الرحلة زار مصر فأخذ عن علماء الأزهر، ثم زار الحجاز فأخذ عن علماء الحرم. إلا أنه لم يلبث أن بهر بعلمه، فعينه الأمير عون أمير مكة خطيباً في الحرم المكي مفتياً للمذاهب الأربعة. وهو المنصب الذي استمر فيه على عهد السلطان المولى يوسف، قبل أن يُعيَّن وزيراً للعدلية ورئيساً للاستيناف الشرعي، حاظياً بمكانة كبيرة لذا الملك محمد الخامس.

وعلى الرغم من أن الدكالي لم تكن له عناية بالكتابة والتأليف، فإنه استطاع أن ينشر أفكاره الإصلاحية، بواسطة دروسه التي لم تكن تقتصر على مساجد الرباط، والتي كان يلقيها كذلك أينما حل، على نحو ما كان له في جامع ابن يوسف ولمواسين بمراكش وجامع القرويين بفاس. وكانت دروسه تتميز بالتنوع والتعدد، إذ إضافة إلى العلوم الإسلامية ولا سيما التفسير والحديث بجميع كتبه دون الاختصار على البخاري ومسلم، فإنه عني كذلك بتدريس الأدب على نحو ما يكشفه تناول كتاب (الأمالي) للقالي. وفي كل هذا، كان يدعو إلى العودة للأصول، ونبذ التزمت والتقليد، وإلى محاربة البدع الضالة التي كانت يومئذ تعتمد الشعوذة والتدجيل، وما تروجه بعض الطرق المنحرفة التي كانت تمالئ الاستعمار.

وقد أمكن لهذه الدعوة أن تنتشر على يد تلاميذ الشيخ الدكالي، ومن أبرزهم في الرباط عبد الله بن العباس الجراري (تـ 1983م)، ومحمد بن اليمني الناصري (تـ 1971م) صاحب كتاب «ضرب الحصار على أصحاب نهاية الانكسار»، وأخيه محمد المكي الناصري (تـ 1994م) الذي نشر : «إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة». ولا يخفى أن تلاميذه في المدن الأخرى عديدون، ويكفي أن نذكر من بينهم محمد ابن العربي العلوي الذي حمل مشعل السلفية في فاس، بعد أن كان منتميا للطريقة التيجانية.

وتجدر الإشارة إلى أن كُتاب الحركة السلفية - بحكم عدم وجود صحافة وطنية في سنوات العشرين مساندة - كانوا ينشرون مقالاتهم في منابر إعلامية جزائرية، وخاصة في مجلة «الشهاب»، في حين كان الطرقيون ينشرون في مجلة «البلاغ».

وسوف يتاح للصحافة الوطنية أن تظهر وتزدهر في سنوات الثلاثين والأربعين، متمثلة في جرائد ومجلات كانت تصدر في الجنوب الذي كان تحت الحماية الفرنسية، مثل مجلة «المغرب لمحمد صالح ميسة عام 1932، وجريدة «الأطلس» عام 1937 باسم الكتلة، وجريدة «المغرب» في نفس السنة، ثم جريدة «العلم» في 1945، ومجلة «رسالة المغرب» في 1947 لحزب الاستقلال، وجريدة «الرأي العام» في نفس العام لحزب الشورى والاستقلال. أما في الشمال حيث الحماية الإسبانية، فقد أصدر حزب الإصلاح جريدة «الحياة» عام 1934 و«الحرية» في 1937م، وهي السنة التي أخرج فيها حزب الوحدة جريدة «الوحدة المغربية». ومن المجلات نذكر «السلام» لمحمد داود في 1933، و«المغرب الجديد» للمكي الناصري في 1935، وغير هذه وتلك من الإصدارات الإعلامية.

إذا أردنا بعد هذا أن نقيم عمل هذه الحركة، فإننا سنجد أنها كانت منشغلة أول الأمر بمحاربة مظاهر الفساد الديني، وبتنقية الأفكار من الشوائب التي علقت بها، ثم تطورت إلى العناية بالجانب الوطني على مرحلتين :

الأولى : وقع الاهتمام فيها بالإصلاح الداخلي، ولا سيما في مجال التعليم، إذ تمت العناية بتنظيم دروس المساجد، وكذا بالكتاتيب القرآنية التي عمل الوطنيون على تطويرها إلى مدارس عربية حرة. وعلى ذكر هذه الكتاتيب، فإن محمداً الخامس – مساندة منه للتوجه السلفي – كان أصدر عام 1933-1934 مرسوماً في موضوع البدع وأعمال الشعوذة، مع الأمر بإغلاق بعض الكتاتيب التي كانت تقوم بأعمال تدجيلية، متسترة خلف تعليم القرآن الكريم، وخاصة في مدينة الدار البيضاء.

الثانية : رَكَّزتْ على العمل السياسي الذي كان في البداية يسعى إلى تحقيق بعض الإصلاحات، ثم انتقل إلى المطالبة باسترجاع الاستقلال ؛ في وقت ظلت المقاومة المسلحة قائمة في الريف وفي الأطلس حتى منتصف الثلاثين.

في إطار هذا التقييم، ينبغي التنبيه إلى أن التوجه الوطني في فترة الحماية، لم يتمكن من وضع أسس قوية لبناء مجتمع حديث ومتطور في سياسته واقتصاده وسائر بنياته الحضارية والثقافية، ربما لأسباب كثيرة، منها :

1. أن الحركة الإصلاحية ظلت مقتصرة على النخبة التي كانت محدودة.

2. تفشي الأمية والجهل.

وللأسف أنه على الرغم مما أمكن تحقيقه في عهد الحماية، انطلاقا من التوجه السلفي والحركة الوطنية بعده – وأهمه استرجاع الاستقلال – فإنه لم يتسن وضع تلكم الأسس على نحو صحيح، بحكم عوامل عديدة، منها :

1. الانتشاء بإحراز الاستقلال، على الرغم من نقصه وعدم اكتماله.

2. التطلع إلى جني سريع لثماره.

3. عدم وجود رؤية حقيقية لواقع المغرب ومستقبله.

4. الارتجال في التعامل مع هذا الواقع والمستقبل، في غياب أي تخطيط دقيق ومحكم، على نحو ما تم بالنسبة للتعليم الذي نودي في أول الاستقلال بمبادئ تعريبه ومغربته وتوحيده، دون أن يتمكن لحد الآن من تطبيق لها صحيح.

فكان نتيجة لذلك :

1. أن حصل ما عطل الإصلاح، وما كان منتظراً أن يقود إلى التجديد والتحديث.

2.وكان أن نشأت أجيال الاستقلال رافضة للواقع، وفاقدة ثقتها في المؤسسات القائمة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وغارقة في مشكلاتها اليومية، ومحاولة تجاوزها بالارتماء في أحضان ما يصلها من الآخر الذي هو خصم في الغالب، وكذا بالانغماس في مختلف مظاهر التخلف الموروث.

3. وكان كذلك أن ضعفت روح المواطنة، وبدأت تلك الأجيال تتطلع بشتى الوسائل لهجرة الوطن الذي لم يهيئ لها ظروف عيش كريم، وكذا للانسياق – عند البعض بسبب البطالة – مع ما يخرجها مما هي فيه، كتعاطي المخدرات والدعارة عند البعض، والرجوع إلى الدين بغلو وتشدد قد يؤديان إلى الإرهاب عند آخرين. وظهر عند غير هؤلاء وأولئك من اليائسين ميل إلى اللامبالاة، في نزعة لا تخلو من تشف وحقد.

4. كما أن كثيرا من مظاهر التخلف التي حاربتها السلفية في أوائل القرن الماضي، بدأت تعود بظهور قوي في المرحلة الراهنة، متمثلة على الخصوص في الطرقية المنحرفة وما يرتبط بها من شعوذة وتدجيل.

5. هذا في وقت زاد اهتمام الأحزاب بالشأن السياسي المنصب على الانتخابات واعتلاء المناصب، في غيبة عن توعية المواطنين، وتأطيرهم، وإثارة مشكلاتهم الحقيقية، وإشراكهم في تناولها بحثا لها عن حل.

5. هذا في وقت زاد اهتمام الأحزاب بالشأن السياسي المنصب على الانتخابات واعتلاء المناصب، في غيبة عن توعية المواطنين، وتأطيرهم، وإثارة مشكلاتهم الحقيقية، وإشراكهم في تناولها بحثا لها عن حل.

6. أما العلماء والمفكرون، فهم برقابة ذاتية مبالغ فيها، ما بين رافض للتراث وسائر مقومات الذات، بدعوى الانخراط في الحداثة وما بعدها، والمناداة بفصل الدين عن السياسة ؛ وما بين متشبث بالهوية في فهم سيّئ لها، وخاصة في جانبها الثقافي والقيم المنبعثة عنه ومناهج التعامل معه، مما يتجلى في الارتباط الشديد بتراث الماضي، دون التمييز بين ما هو إيجابي فيه وما هو سلبي، وفي إعطائه طابعا فولكلوريا أصبح هو الغالب.

وبعد، فإن العرب والمسلمين اليوم، يواجهون تحديات كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي :

1.آثار المرحلة الاستعمارية التي لم تزد إلا رسوخاً.

2. التخلف عن الغرب المتقدم، واتساع الهوة الحضارية والثقافية بين الدول الغربية والدول العربية الإسلامية التي يراد لها أن تظل تابعة ومستهلكة.

3. معاناة الاحتلال الذي ما زال قائما في بعض المناطق، وخاصة في فلسطين وسبتة ومليلية والعراق.

4. محاولة تمزيق الدول العربية والإسلامية، عرقياً ومذهبياً ولغوياً وثقافيا، والتخطيط لذلك.

5. موقف الغرب المثير للعداء مع العرب والمسلمين. وهو عداء يغذيه الإرهاب الذي يراد له عند الغرب أن يوصف بأنه إسلامي، مع أنه ظاهرة عالمية، ومع أن الإسلام بريء منه.

6. الأزمات الداخلية التي تلخصها الأمية والفقر والمرض والبطالة، إلى جانب أوضاع سياسية غير مرضية، وكذا ظروف اقتصادية سيئة، وحالة متردية للتعليم والبحث العلمي.

7. ضعف معظم الأنظمة والمؤسسات القيادية.

8. انعدام إرادة الإصلاح.

9 . عدم الثقة في النفس ومكونات الذات

10.غياب رؤية واضحة ومتكاملة للنهوض بتوظيف الإمكانيات والثروات المادية للدول العربية والإسلامية، واستغلال مواقعها الاستراتيجية، والاستفادة من طاقاتها البشرية التي تتألف وتنتج حين تهاجر.

ومع ذلك، فإن الأمل قائم لإمكان تجاوز واقع التخلف، واللحاق بركب التقدم، وقبل ذلك وبعد لرفع تحديات العولمة، اقتصاديا بالتأهل للمنافسة، وثقافيا بالتوصل إلى التوفيق بين قيمها والقيم الذاتية، والتمكن مع فتح باب الحوار معها. وهو حوار لا يمكن أن يتم ما لم يتحقق حوار شمولي مع الذات، في غير اقتصار على الدين وبعض القضايا كالإرهاب، ولكن بإثارة جميع المشكلات القائمة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، سعيا إلى بلوغ التقدم في مختلف جوانبه، أي بوضع اقتصادي مريح ينعكس على المواطنين في عيشهم، وبوضع سياسي مستقر في نطاق قيم العقل والحرية وحقوق الإنسان.

لذا، وبالعودة إلى قضية السلفية والإصلاح، فإن الحاجة ملحة إلى الرجوع للنصوص الأصلية، وقراءتها من جديد بغية فهمها على الوجه الصحيح، مع الوقوف على السياقات التي وردت فيها، وإدراك الواقع بجميع مكوناته والعوامل الفاعلة فيه وما هو في حاجة إليه. وذلكم ما لا يمكن أن يتحقق إلا بحضور فاعل للعلماء والمفكرين وعموم المثقفين، وعدم انسحابهم من الميدان، في تفاهم مع مجتمعهم ومناقشة قضاياه الحيوية، والتعبير عن آرائهم بحرية مسؤولة ومنضبطة.